E/CN.6/2010/CRP.8

Distr: Limited
11 March 2010
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة الرابعة والخمسون
١-١٢ آذار/مارس ٢٠١٠
البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت
متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج أعمال الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين ومدى إسهامها في تشكيل منظور جنساني يكفل إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية

تمكين المرأة اقتصادياً في سياق الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية

موجز أعدّته مديرة الحلقة

١ - في ٨ آذار/مارس ٢٠١٠، عقدت لجنة وضع المرأة حلقة نقاش تحاورية بشأن تمكين المرأة اقتصادياً في سياق الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وأدارت المناقشة السيدة ليسا سو، نائبة رئيسة اللجنة. وشارك في الحلقة الأشخاص التالية أسماؤهم: السيدة ألما إسبينو، خبيرة اقتصادية في جامعة الجمهورية بأوروغواي؛ والسيدة منى خلف، خبيرة اقتصادية ومستشارة

الرجاء إعادة الاستعمال

مستقلة بشأن القضايا الجنسانية والتنمية؛ والسيدة رانيا أنتونوبولوس، مديرة برنامج المساواة بين الجنسين والاقتصاد في معهد ليفي بنيويورك.

٢ - ورأت المشاركات أن التسليم يتزايد بأن تمكين المرأة اقتصادياً ضروري لتحقيق التنمية والنمو الاقتصاديين على أساس من الإنصاف والاستدامة. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في جوانب كثيرة من مجال تمكين المرأة اقتصادياً من خلال التعليم والعمالة، فإن عدم المساواة بين الجنسين لا يزال مترسخاً نتيجة للقواعد والممارسات التمييزية. وحتى عندما تتاح فرص متساوية للمرأة والرجل، فإن النتائج قد تكون مختلفة. وتعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم والصحة، على سبيل المثال، لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق نتائج متكافئة للمرأة والرجل في سوق العمل.

٣ - واعتبرت أن مشاركة المرأة في سوق العمل تكتسي أهمية أساسية لتمكينها اقتصادياً. فخلال السنوات الأخيرة، زادت فرص وصول المرأة إلى سوق العمل، ولكن هناك مخاوف مستمرة بشأن تدني الأجور والعمالة المهددة، بما في ذلك قلة الاستقرار الوظيفي وانعدام الحماية الاجتماعية. ولا تزال الفجوات بين الجنسين في الأجور والتفرقة المهنية مستمرة، والنساء هن أكثر تمثيلا في وظائف العمل بدوام جزئي. ويشكل تطبيق مبدأ الأجر المتساوي عن العمل ذي القيمة المتساوية أمراً حاسماً لتعزيز العمل اللائق للمرأة. وقد عزّزت مجموعة من التدابير فرص وصول المرأة إلى سوق العمل والمشاركة فيه، بما في ذلك قوانين العمل التي تعزز تكافؤ الفرص للمرأة، كما عززت معايير العمل، وتأمين الضمان الاجتماعي، ومنح إعفاءات ضريبية لتشجيع توظيف المرأة، وبدلات لرعاية الأطفال، وبرامج العمل وزيادة الموارد المخصصة للتدريب المهني.

٤ - وأكدت أنه في كثير من البلدان، لم يقترن تزايد مشاركة المرأة في سوق العمل بزيادة في مشاركة الرجال في العمل غير المأجور. لذا فإن أوجه التفاوت بين المرأة والرجل في مجال العمل غير المأجور، بما في ذلك العمل المترلي وتقديم الرعاية، تؤثر على خيارات المرأة في سوق العمل وقدرتها على المشاركة في مجالات أخرى من مجالات الحياة العامة. وما فتئت سياسات الاقتصاد الكلي تُغفل أوجه التفاوت القائمة في توزيع العمل بأجر والعمل بدون أجر بين الجنسين، وذلك على حساب المرأة. وارتكزت مجالات العمل الرئيسية للتدخل في السياسات العامة على الحد من عبء العمل بدون أجر، بما في ذلك من خلال التوفيق بين مسؤوليات العمل والأسرة، وتوفير الخدمات والاستثمار في البنية التحتية العامة. وقد أظهرت استقصاءات عن استخدام الوقت أُجريت في عدد من البلدان الطريقة التي تخصص بها النساء ويخصص بها الرجال وقتهم للعمل بأجر والعمل بدون أجر. وينبغي لجميع أصحاب

المصلحة، بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص، أن يعترفوا بقيمة وتكلفة العمل بدون أجر ويتمنوه.

٥ - ولا يزال عدد كبير من النساء يتركز في القطاع غير الرسمي. وفي أوقات الأزمات، تنحو مشاركة المرأة في سوق العمل إلى الزيادة، ولا سيما في الأعمال غير المستقرة والزهيدة الأجر، في ظل أوضاع مترديه، وذلك للتعويض عن الأثر الذي تخلّفه بطالة الرجل في الأسرة المعيشية. غير أن هذه الوظائف غالباً ما لا تشملها قوانين العمل أو الحماية الاجتماعية. لذا، فإنه لا بد من بذل الجهود لتأمين الحماية الاجتماعية للمرأة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي على السواء.

٦ - ونظراً لوجود أوجه عدم مساواة بين الجنسين في توزيع الموارد داخل الأسر المعيشية، فإن زيادة دخل المرأة ليست بالوسيلة الكافية لتمكينها. ويلزم بالتالي اتباع نهج شامل إزاء تمكين المرأة يركز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتمكين. وفي حين أن الائتمانات البالغة الصغر لا تزال تشكّل أداة هامة للحد من الفقر في العديد من البلدان، فإنه لا ينبغي اعتبارها دواء سحريا لتمكين المرأة اقتصادياً. وتحتاج المرأة إلى أن تُتاح أمامها فرص الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، بما في ذلك خدمات الائتمان والادخار والتأمين. كما أن وصول المرأة إلى التعليم والتدريب والتكنولوجيا والأسواق يُعتبر ضرورياً لتمكينها اقتصادياً. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمضاهاة مجالات تخصص النساء باحتياجات سوق العمل، بما في ذلك من خلال التدريب المهني وبخاصة في مجال المهارات غير التقليدية، والتدريب على التكنولوجيات الجديدة.

٧ - ويُعدّ الحصول على الأراضي والسكن أمراً حيوياً لكي تتمكن المرأة من كسب الرزق والتمتع بالاستقلال الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، لا تزال عدم المساواة بين الجنسين في الحصول على الأراضي سائدة بسبب قوانين الميراث التمييزية والأعراف والممارسات التقليدية. ويمكن لجهود الإصلاح الزراعي أن تكون فعالة في ضمان حق المرأة في الحصول على الأراضي، وينبغي توسيع نطاق عمليات تسجيل الأراضي المراعية للاعتبارات الجنسانية. وحتى عندما يكون من حق المرأة قانوناً الحصول على الأراضي، فإنها غالباً ما تتنازل عنها لأقاربها الذكور لأن الأرض يتم توارثها تقليدياً من الآباء إلى الأبناء الذكور. وينبغي إعطاء الأولوية لتعزيز معرفة المرأة بحقوقها وإنفاذ التشريعات والسياسات لكفالة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في الحصول على الموارد الاقتصادية والتحكم فيها.

٨ - وتطرح الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة تحدياً أمام التقدم المحرز على صعيد تحقيق المساواة بين الجنسين في مجالات عديدة. وتشير الأدلة المستمدة من بعض البلدان إلى

أنه في حين أن المزيد من الرجال قد يصبحون عاطلين عن العمل نتيجة للأزمة الاقتصادية، فإن البطالة بين النساء تستمر وقتاً أطول مقارنة بالرجال. وتُعتبر فئات معينة من النساء، مثل النساء المهاجرات وخادمات المنازل، عرضة بوجه خاص للبطالة في أوقات التراجع الاقتصادي. ويؤثر انخفاض تدفق التحويلات المالية سلبا على الأسر المعيشية في البلد الأصلي. ويمكن للضائقة الاقتصادية وانعدام فرص العمل أن يجعلا أيضاً المرأة أكثر عرضة للاتجار بها.

٩ - وهذه الأزمة المالية هي وليدة القطاع المالي غير المنظم الذي يركز على تحقيق أقصى قدر من الأرباح على حساب الناس. و لم يؤدِّ التركيز على تخفيض التضخم وتحقيق التوازن المالي إلى تحقيق نمو اقتصادي قوي ومطّرد. كما أن إهمال الطلب المحلي والاعتماد على الصادرات جعلا البلدان النامية عرضة لتقلبات السوق وخلقا بيئة غير مؤاتية لتمكين المرأة اقتصادياً. وتتيح الأزمة المالية والاقتصادية فرصة لتنفيذ وتعزيز سياسات وبرامج واستراتيجيات مراعية للاعتبارات الجنسانية. وينبغي للسياسات الاقتصادية وعمليات التخطيط أن تولي أولويات واحتياجات النساء والفتيات اهتماما منهجيا من أجل تعزيز التوزيع العادل للموارد. كما ينبغي للسياسات أن تركز على خلق فرص العمل وتحقيق النمو لصالح الفقراء مما يعود بالفائدة على جميع النساء والرجال. وينبغي أن يُنظر إلى المرأة باعتبارها عامل تغيير في إطار التصدي للأزمة.

١٠ - ويمكن للسياسات المالية التوسعية أن تخفف من الآثار السلبية المترتبة على الأزمة المالية والاقتصادية بالنسبة إلى النساء والرجال. وينبغي أن تُمنح الأولوية، في إطار السياسات المالية، للاستثمار في التنمية والتعليم والصحة والهياكل الأساسية. ولا ينبغي أن تُستخدم الأزمة المالية والاقتصادية كذريعة لتقليص مخصصات الميزانية التي يمكن أن تعود بالفائدة على المرأة. ذلك أنه يمكن توليد الموارد المالية اللازمة لتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال تخفيض الإنفاق العسكري، الذي قُدِّر على الصعيد العالمي بمبلغ ١ ٤٦٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، وهو مبلغ تتجاوز قيمته المساعدات الإضافية اللازمة التي ينبغي تقديمها على مدى ٢٤ سنة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ويمكن أن تستخدم الميزنة المراعية للمنظور الجنساني كأداة لكفالة تخصيص وإنفاق موارد كافية لتعزيز المساواة بين الجنسين والنساء وتمكين المرأة في مجال التصدي للأزمة المالية والاقتصادية. ويمكن لآليات من قبيل مراصد المساواة بين الجنسين أن تضطلع بدور رئيسي في رصد مدى استجابة الميزانيات والسياسات الاقتصادية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

١١ - وتتصدى البلدان لهذه الأزمة وعواقبها من خلال تطبيق طائفة متنوعة من السياسات والتدابير تبعا لأثر الأزمة ومدى توافر الموارد وقدرة الحكومات على تنفيذ سياسات مالية

ونقدية معاكسة للدورات الاقتصادية. ومع أن الوسائل التي تتصدى بها البلدان للأزمة تشمل قيام الحكومات بتقديم أموال لإنقاذ القطاع المالي والشركات الخاصة، فهناك مخاوف من أن تُعطى الأولوية لاستدامة القطاع المالي على حساب رفاه الأسر المعيشية المتضررة من الأزمة.

١٢ - واستجابة للأزمة، طبق عدد من الحكومات مخططات لضمان العمل وبرامج توظيف في القطاع العام وبرامج الغذاء مقابل العمل وبرامج الأشغال العامة وبرامج الملاذ الأخير لتوفير فرص العمل. ويلزم هذه الجهود أن تضمن توفير فرص عمل للنساء وتتضمن تقديم التدريب المناسب، وتوفر مرافق لرعاية الطفل. كما ينبغي لها أن تركز على القطاعات الاقتصادية التي تهيمن عليها المرأة وذلك لموازنة توليد فرص العمل في البنية التحتية. فالاستثمار في القطاع الاجتماعي لا يعزز تمكين المرأة فحسب بل هو مجد أيضا من الناحية الاقتصادية. وتشير الأدلة إلى أن للمشاريع التي تركز على النماء في مرحلة الطفولة المبكرة والرعاية المترلية تأثيرا إيجابيا على العمالة والدخل والنمو لصالح الفقراء أقوى من مشاريع البنية التحتية.

١٣ - وبما أنه من المتوقع أن تؤدي الأزمة إلى زيادة الفقر، لا سيما بالنسبة للمرأة، يلزم اتخاذ إجراءات ينبغي لها أن تستهدف الأسر المعيشية الفقيرة، لا سيما في المناطق الريفية. ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات إمكانية الحصول على سكن بأسعار معقولة وعلى الخدمات الصحية المجانية والتدريب المهني والقروض المدعومة من الحكومة بأسعار فائدة منخفضة. كما تهدف تدابير من قبيل التحويلات النقدية وتوفير الأسمدة الرخيصة وخطط الائتمانات البالغة الصغر وإنشاء التعاونيات النسائية وتعزيز الأنشطة الحرة للمرأة، إلى معالجة فقر المرأة. وقد نجحت برامج الائتمان البالغ الصغر بدون ضمان وبفائدة منخفضة في زيادة فرص المرأة في الحصول على الائتمان. ولا يمكن لسياسات تخفيف حدة الفقر، مع ذلك، أن تحقق أهدافها ما لم تركز على حقوق المرأة وبناء قدراتها وتمكينها. كما يلزم برامج التحويلات النقدية، على سبيل المثال، توفير فرص التدريب والعمالة المؤقتة للمرأة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتخفيف عبء العمل غير المدفوع الأجر عن كاهل الأسر المعيشية التي تعيلها نساء لزيادة الفرص المتاحة لهن للمشاركة في سوق العمل.

١٤ - ولا تزال المرأة غائبة إلى حد كبير من مناصب صنع القرار، لا سيما في القطاعات الاقتصادية والمالية، مما يؤثر على تخصيص الموارد. بيد أنه يمكن للمرأة في المناصب القيادية أن تكون قدوة لتمكين الشابات من أجل البحث عن فرص في جميع قطاعات سوق العمل ومستوياتها. وقد نجح نظام الحصص في القطاع العام والقطاع الخاص في معالجة التمثيل الناقص للمرأة في أدوار صنع القرار السياسي والاقتصادي، بانضمامها على سبيل المثال إلى

مجالس إدارة الشركات التجارية. ويلزم اتخاذ مزيد من التدابير لضمان التنفيذ الفعال لنظام الحصص، والتدابير الخاصة المؤقتة الأخرى لزيادة مشاركة المرأة في صنع القرار.

١٥ - كما يلزم اتخاذ تدابير صارمة للقضاء على المواقف النمطية إزاء دور المرأة والرجل في المجتمع، التي تحد من مشاركة المرأة في سوق العمل. ويظل دور الأسر في التنشئة الاجتماعية الجنسانية المبكرة حاسما في القضاء على الصور الجنسانية النمطية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي البحث عن فرص لتعزيز دور وسائل الإعلام في تقديم صورة أكثر توازنا وواقعية للمرأة، بما في ذلك في المناصب القيادية.

١٦ - ويمكن لدراسات سوق العمل واجتماعات الخبراء أن تؤدي إلى فهم أفضل لتأثير الأزمة على المرأة، وتصوغ استجابات مراعية للفروق الجنسانية. ويدعم توفر بيانات جيدة وموثوق بها مصنفة حسب الجنس والعمر صياغة استجابات للأزمة تستند إلى سياسات مراعية للفوارق الجنسانية.

١٧ - وقد اضطلعت الشراكات بين مختلف أصحاب المصلحة بدور أساسي في تعزيز المساواة الجنسانية وتمكين المرأة. كما ساهم التنسيق والتعاون بين واضعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في إدماج الأولويات الاجتماعية في تصميم السياسات الاقتصادية. ومن الضروري إقامة وتعزيز شراكات مع المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، في الدعوة إلى تمكين المرأة اقتصاديا وتوعية المرأة بحقوقها. كما ينبغي توسيع نطاق التعاون بين القطاعين الخاص والعام في مجال توفير فرص العمل للمرأة، وتعزيزه لدعم تمكين المرأة اقتصاديا. وينبغي لنقابات العمال أن تؤدي دورا نشطا في تحسين ظروف عمل المرأة في سوق العمل.